بالتوازي مع التذبذب في أداء المؤشرات

«الجمان»: الحراك ما زال مستمراً على قوائم كبار في سوق الكويت

■ «إستراتيجيا» استمرت بتعزيز ملكيتها في «المركز» بمقدار 1.610 نقطة

قال تقرير مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية مازال الحراك مستمراً وبشكل ملحوظ في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بالتوازي مع التذبذب في أداء مؤشرات البورصة الكويتية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/6/6، حيث تم تسجيل 8 عمليات خفض للملكيات مقابل 6 عمليات لرفعها، كما تم رصد 5 عمليات دخول مساهمين في قوائم كبار الملاك مقابل حركتين للخروج منها، وبذلك تكون إجمالي الحركة خلال الأسبوع المذكور 21 عملية.

وقد استمرت «استراتيجيا» في تعزيز ملكيتها في «المركز» بمقدار 1.610 نقطة مئوية من 10.210 إلى 11.820 في المئة، كما استانفت «أصول» زيادة ملكيتها في «صافتك» بمقدار 0.592 نقطة مئوية من 7.300 إلى 7.892 في المئة، وذلك لإحكام سيطرتها عليها بشكل تدريجي وهادئ بالتحالف مع شركة الاستثمارات الوطنية «استثمارات» التي تمتلك 9.649 في المئة من رأس مال «صافتك»، كما واصلت مؤسسة جاسم محمد الموسى للتجارة العامة رفع حصتها في «المعدات» بمقدار 1.715 نقطة مئوية من 12.230 إلى 13.945 في المئة، حيث حقق السهم مستويات مغرية للشراء - خاصة لأهداف استراتيجية - بعد التصحيح الحاد الذي تعرض له مؤخراً. وفي سياق تعزيز الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/6/6، رفعت «بوبيان ب» حصتها في «الكوت» بمقدار 0.750 نقطة مئوية من 24.000 إلى 24.750 في المئة، كما عزز المساهم الاستراتيجي غسان أحمد سعود الخالد مساهمته في «أسيكو» بمقدار 0.020 نقطة مئوية من 12.890 إلى 12.910 في المئة، كما رفعت «قرين قابضة» حصتها بشكل طفيف في «م الأعمال» بمقدار 0.003 نقطة مئوية من 30.507 إلى 30.510 في المئة.

أما على صعيد خفض الملكيات المعلنة - والتي فاقت عددياً عمليات الرفع بواقع 8 حركات مقابل 6 كما أسلفنا - فقد كان تخفيض «الإمتياز» وشركاتها التابعة الأعلى بمقدار 3.201 نقطة مئوية في «أجوان» من 23.300 إلى 20.099 في المئة، تلاها تخفيض شركة الأولى القابضة حصتها في «أدنك» بمقدار 2.710 نقطة مئوية من 17.150 إلى 14.440 في المئة، ثم تخفيض «صناعات» وشركاتها التابعة حصتها في «المركز» بمقدار 1.463 نقطة مئوية من 11.538 إلى 10.075 في المئة، كما خفضت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية «تأمينات» حصتها في «فجيرة أ» بمقدار 1.260 نقطة مئوية من 6.960 إلى 5.700 في المئة، وذلك بعد أن رفعتها بمقدار 1.790 نقطة مئوية من 5.170 إلى 6.960 في المئة خلال الأسبوع المنتهي في 2013/5/23، كما استانفت شركة وفرة للاستثمار الدولي خفض حصتها في «سنام» بمقدار 1.116 نقطة مئوية 23.824 إلى 22.708 في المئة، كما واصلت شركة الضاحية الاستثمارية خفض ملكيتها في «الديرة» بمقدار 0.796 نقطة مئوية من 7.111 إلى 6.315 في المئة، وأيضاً تراجعت حصة «كفيك» - بشكل ملحوظ - في «صلبوخ» بمقدار 1.560 نقطة من 23.640 إلى 22.080 في المئة، وأيضاً استمرت «استثمارات» في تخفيض مساهمتها في «بوبيان د ق» بمقدار 0.584 نقطة مئوية من 6.000 إلى 5.416 في المئة.

أما عمليات دخول مساهمين في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/6/6، فقد بلغت 5 عمليات كما ذكرنا آنفاً، تصدرها دخول شركة المزايا الدولية للتجارة العامة والمقاولات في قائمة كبار ملاك «الثمار» بحصة بلغت 22.322 في المئة، تلاها دخول شاكر هاشم سيد محمد العلوي وشركة بيكوك الدولية للتجارة العامة والمقاولات في قائمة كبار ملاك «أجوان» بمقدار 9.323 في المئة من رأس مالها، ثم دخول صندوق وفرة للأسهم في قائمة كبار ملاك «عربي قابضة» بمقدار 6.590 في المئة من رأس مالها، كما دخل صندوق آخر وهو صندوق الرائد الاستثماري في قائمة كبار ملاك «إنجازات» بنسبة 5.012 في المئة من رأس مالها، وأخيراً، دخلت شركة الضاحية الاستثمارية في قائمة كبار مساهمي «المنتجعات» بنسبة 5.183 في المئة من رأس مالها.

أما بما يتعلق بعمليات الخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/6/6، فقد كانت حركتين فقط كما أسلفنا، حيث خرج «الخليجي» من قائمة كبار ملاك «وثاق» بعد تخفيض تدريجي مستمر لحصته فيها، حيث كان يمتلك 6.489 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/5/30، كما خرج «أهلي» من قائمة كبار مساهمي «الثمار»، وقد كان يمتلك 6.120 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المشار إليه آنفاً.

صندوق دخول المساهمين في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة خلال الاسبوع المنتهي في 2013/6/6

المساهم	رمز الشركة	النسبة الحالية في المئة
صندوق الرائد الاستثماري	«انجازات»	5.012
شركة الضاحية الاستثمارية	«المنتجعات»	5.183
شركة المزايا الدولية التجارة العامة والمقاولات	«الثمار»	22.322
صندوق وفرة للأسهم	«عربي قابضة»	6.590
شاكر هاشم سيد محمد العلوي وشركة بيكوك الدولية للتجارة العامة والمقاولات	«أجوان»	9.323

■ «بوبيان للبتروكيماويات» رفعت حصتها في «الكويت» بمقدار .750 نقطة لتصل الى 24.750 في المئة

شركة المزايا الدولية للتجارة العامة والمقاولات في قائمة كبار ملاك «الثمار» بحصة بلغت 22.322 في المئة، تلاها دخول شاكر هاشم سيد محمد العلوي وشركة بيكوك الدولية للتجارة العامة والمقاولات في قائمة كبار ملاك «أجوان» بمقدار 9.323 في المئة من رأس مالها، ثم دخول صندوق وفرة للأسهم في قائمة كبار ملاك «عربي قابضة» بمقدار 6.590 في المئة من رأس مالها، كما دخل صندوق آخر وهو صندوق الرائد الاستثماري في قائمة كبار ملاك «إنجازات» بنسبة 5.012 في المئة من رأس مالها، وأخيراً، دخلت شركة الضاحية الاستثمارية في قائمة كبار مساهمي «المنتجعات» بنسبة 5.183 في المئة من رأس مالها.

أما بما يتعلق بعمليات الخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/6/6، فقد كانت حركتين فقط كما أسلفنا، حيث خرج «الخليجي» من قائمة كبار ملاك «وثاق» بعد تخفيض تدريجي مستمر لحصته فيها، حيث كان يمتلك 6.489 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/5/30، كما خرج «أهلي» من قائمة كبار مساهمي «الثمار»، وقد كان يمتلك 6.120 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المشار إليه آنفاً.

النقد العربي: 20 في المئة نمواً للصيرفة الإسلامية

كشف صندوق النقد العربي في دراسة له عن نمو حجم الصناعة المصرفية بنسبة لا تقل عن 20 في المئة سنويا منذ عام 2000، بالتزامن زيادة عدد المتعاملين في القطاع، إضافة إلى الطفرة النفطية التي أغرقت المؤسسات المالية الإسلامية بالسيولة. وأشار الصندوق إلى أهمية الاستمرار في دعم التوجهات الحكومية والخاصة نحو التحول إلى الصيرفة الإسلامية لدى دول الخليج، وصولا إلى اعتبارها حاضنة لثقافة التمويل الإسلامي على مستوى العالم، وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وفقا لصحيفة «الاتحاد». وأوضح الصندوق، في دراسة حول البنوك الإسلامية أعدها الدكتور إبراهيم الكراسنة الخبير الاقتصادي بالصندوق، «أن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي مؤهلة أكثر من غيرها لإنضاج وتطوير أدوات التمويل الإسلامية، في ظل وجود العديد من القوانين والتشريعات المعمول بها في المنطقة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية». وتوفر الصيرفة الإسلامية مستويات مخاطر أقل تتناسب مع توجهات المستثمرين في ظل الظروف الاقتصادية التي مر ويمر بها الاقتصاد العالمي، بحسب الدراسة. وأشارت الدراسة إلى ضرورة تفعيل وترسيخ ثقافة التمويل الإسلامي باعتبارها بديلا حقيقيا للمعاملات المالية التقليدية، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال وبما يعمل على نشر ثقافة الصناعة المالية الإسلامية، ويضمن سرعة تطبيقها لتلبية حاجات العملاء وحل الإشكاليات القائمة.

وتوقعت الدراسة أن تواصل الصيرفة الإسلامية نموها الجيد بشكل خاص في دول مجلس التعاون خلال العام الحالي، وأن تتمكن الصناعة من فتح أسواق جديدة على مستوى العالم في ظل العديد من المحفزات ومحركات النمو واستمرار الطلب القوى على هذه النوعية من الخدمات والمنتجات المصرفية. ورغم هذا النمو في الصناعة المصرفية الإسلامية، إلا أن مجموع موجودات البنوك الإسلامية لا تزال أقل من 1 في المئة من إجمالي الموجودات للقطاع المصرفي العالمي. وطالب الصندوق بإيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية قادرة على التعامل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية وإجراء تصنيف شامل لجميع القضايا التي تتعلق بالمخاطر التي تكمن في عمل البنوك الإسلامية. وأكد الصندوق أن الصناعة المصرفية الإسلامية ستستمر في النمو مدفوعة بعوامل الطلب والعرض، مشيرا إلى أن عدد المصارف الإسلامية في العالم بنهاية العام 2012 يقدر بنحو 520 مصرفا مع توقعات بالوصول إلى 800 مؤسسة مصرفية بحلول 2015. وتشير التوقعات إلى أن أصول الصيرفة الإسلامية بنهاية عام 2013 قد تتراوح بين 1.4 إلى 1.5 تريليون دولار، مقابل 1.3 تريليون دولار بنهاية العام الماضي.

تراجع التضخم والإقراض في الصين يشير إلى ضعف الاقتصاد

متسوق يحمل طفلة في متجر بإقليم شرق بانغ

«رويترز»: أظهرت بيانات أمس تباطؤ معدل التضخم السنوي في الصين في مايو أيار في حين انخفض معدل نمو القروض المصرفية بنسبة تفوق التوقعات ما يعزز دلائل تشير إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم قد يواصل التباطؤ في الربع الثاني من العام. وذكر مكتب الإحصاء الوطني أن معدل التضخم في أسعار المستهلكين سجل 2.1 في المئة وهو الأقل في ثلاثة أشهر بينما نزلت أسعار المنتجين 2.9 في المئة مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي وهو أقل مستوى منذ سبتمبر وتوقع استطلاع أجرته «رويترز» أن يبلغ معدل التضخم الاستهلاكي السنوي 2.5 في المئة وأن تنخفض أسعار الانتاج الصناعي 2.5 في المئة في مايو. وعزز أدلة التباطؤ بيانات منفصلة من البنك المركزي أظهرت أن حجم القروض التي قدمتها البنوك الصينية بالعملة المحلية بلغ 667.4 مليار يوان «109 مليارات دولار». ويتيح انخفاض معدل التضخم للصين مواصلة سياسة التيسير النقدي. ويتوقع البعض أن يخفض بنك الشعب الصيني «البنك المركزي» أسعار الفائدة في وقت لاحق هذا العام لخفض تكلفة التمويل للشركات الصينية المتعثرة شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تأجيج التضخم في أسعار المساكن.

رئيس الوزراء الياباني يكشف عن تخفيضات ضريبية لدعم الإنفاق الرأسمالي

طوكيو - «رويترز»: قال رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي يوم الأحد إن حكومته تدرس إجراء تخفيضات ضريبية في الخريف لتشجيع الشركات على زيادة الإنفاق الرأسمالي في إطار إصلاحات شاملة لإنعاش الاقتصاد من ركود مستمر منذ نحو عقدين.

وأضاف آبي أن الحكومة ستعمل ايضا على وضع تشريع لإزالة القواعد التنظيمية التي تعوق أبحاث واستثمارات الشركات وعرضه على البرلمان لاقراره في الخريف.

تواصل عملية تحويل الاقتصاد الصيني من اقتصاد يعتمد على الصادرات والاستثمارات إلى الاعتماد على قطاع المبيعات المحلي

«الكويتية - الصينية»: النمو الصيني يتباطأ مرة أخرى .. بعد الانتعاش

قال تقرير الشركة الكويتية - الصينية الاستثمارية بدأ الاقتصاد الصيني بالتباطؤ مجدداً بعد أن أظهر علامات انتعاش في بداية هذا العام. فقد تباطأ الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 7.9 في المئة إلى 7.7 في المئة على عكس توقعات الاقتصاديين بأن يستمر النمو الاقتصادي. وكان المؤشر الأول على ضعف الاقتصاد هو مؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI»، الذي انخفض من 50.4 في أبريل إلى 49.6 في مايو، حيث يشير مؤشر اقل من 50 إلى دخول الاقتصاد في مرحلة انكماش، بينما يشير مؤشر أعلى من 50 إلى التوسع الإقتصادي. وأكدت القراءة الرسمية والنهائية لمؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI»، والتي تظهر بعد أسبوع من القراءة الأولى، أن القطاع الصناعي يشهد تباطؤاً، حيث انخفض إلى 49.2.

وأضاف هذه هي المرة الأولى التي ينخفض فيها المؤشر الصناعي إلى ما دون مستوى 50. وأصدر مكتب الإحصاء الوطني في الصين مؤشره الرسمي لمديري المشتريات، ولكنه كان كالعادة أكثر تفاؤلاً من مؤشر اتش اس بي سي» «HSBC PMI». ويعود اختلاف القراءات إلى أن مؤشر مكتب الإحصاء الوطني يركز أكثر على الشركات الكبيرة التي تديرها الحكومة، وبين المؤشر أن القطاع الصناعي استمر بالنمو خلال شهر مايو، لكن بشكل أبطأ حيث كانت قراءته 50.8، وهي أكثر قليلاً من قراءة شهر أبريل التي بلغت 50.6. وبكلا الحالتين، هناك مؤشر واضح أن القطاع الصناعي يمر بمرحلة ضعف.

وتابع يعود انخفاض مؤشر مديري المشتريات الرسمي إلى انخفاض مستوى طلبات الصادرات الجديدة وبلوغه مرحلة الانكماش للمرة الثانية على التوالي، وهو ما يدل على ضعف الطلب للمنتجات الصينية من الدول الأخرى. كما شهد الطلب الصيني المحلي تباطؤاً جاء في انخفاض مستوى الطلبات المحلية الجديدة. ولكن، بالرغم من انخفاض مستوى الطلب، يبين مؤشر الإنتاج إلى أن الإنتاج الصناعي لا يزال يتوسع. وعلاوة على ذلك، تستمر تكاليف المواد الأولية بالانخفاض، حيث يعني ذلك أن الضغوط التضخمية تضعف، مما يمنح السلطات مجالاً لتيسير السياسات إذا استدعت الحاجة، وخصوصاً إذا أعاقت القيود التي يتم فرضها على القطاع العقاري من نمو الاقتصاد بشكل أكبر من المقبول. وأشار التقرير يتالف مؤشر مديري المشتريات من بيانات مبنية على استبيانات شهرية يجيب عنها مديرو مشتريات تنفيذيين في قطاعات مختلفة. ويتابع المؤشر التغييرات الشهرية لوجهات نظر المدراء بالنسبة لأوضاع العمل «هل أوضاع العمل أفضل، لم تتغير، أم أسوأ من الشهر الماضي» ويتم تعديل هذه النتائج على حسب التغيرات الموسمية. وتعني القراءة الأكبر من 50 أن أكثر من 50 في المئة من المدراء يرون أوضاع العمل تتحسن أفضل من الشهر الماضي، مما يشير إلى بيئة عمل متوسعة. وتظهر توقعات مؤشر مديري المشتريات لبنك «اتش اس بي سي» «HSBC PMI» قبل أسبوع من بداية الشهر، أي قبل أسبوع من ظهور النتائج الرسمية والنهائية للمؤشر، التي تغطي بين 85 في المئة و90 في المئة من البيانات المتضمنة في المقياس النهائي.

وغالباً ما يستخدم مؤشر مديري المشتريات الصناعي كمؤشر قائد للأداء الاقتصادي، حيث أن القطاع الصناعي الصيني يمثل نصف الاقتصاد تقريباً. وتأتي البيانات الضعيفة لمؤشر مديري المشتريات الصناعي متوافقة مع المؤشرات الشهرية التي تتنبأ بضعف القطاع. وبالرغم من أن نمو الإنتاج الصناعي ارتفع قليلاً، إلا أنه كان أقل من المتوقع. وجاء نمو استثمارات الأصول الثابتة منخفضاً ليصل إلى 20.1 في المئة على أساس سنوي بعد أن بلغ 20.7 في المئة في مارس، وذلك بسبب تباطؤ القطاع الصناعي. ومن المتوقع أن ينخفض مستوى الصادرات لمعدلات لا تتخطى مرحلة الآحاد في مايو، بعد أن كانت معدلات النمو تفوق 10 في المئة في الشهر السابق. وبالرغم من ضعف القطاع الصناعي، يبقى قطاع الخدمات مرناً. وبقيت مبيعات التجزئة مستقرة في أبريل، حيث نمت من 12.6 في المئة إلى 12.8 في المئة على أساس سنوي، وهو ما يوافق التوقعات. كما جاءت بيانات مؤشر مديري المشتريات للخدمات إيجابية: فبحسب بنك «اتش اس بي سي»، حافظ قطاع الخدمات على قراءة 51 في مايو، بينما حافظ مؤشر مكتب الإحصاء الوطني في الصين على قراءته التي فاقت 54. وقد ضخت السلطات الصينية أحجام كبيرة من الائتمان في الاقتصاد منذ فصل الشتاء، إلا أنها لم تصل إلى القطاع الصناعي بعد، كما يبدو.

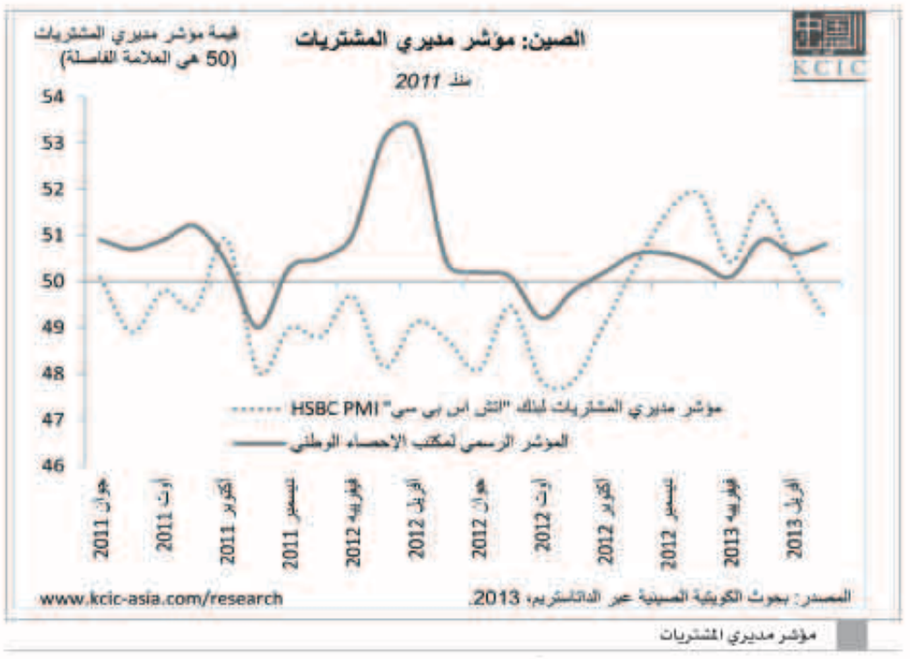

مؤشر مديري المشتريات

ومن هنا نصل إلى استنتاجين رئيسيين: الأول، أن ارتفاع مستوى الائتمان يتدفق ويصل إلى قطاع الخدمات. فقد كان قطاع الخدمات مرناً في الربع الأول، حيث ارتفعت مساهمته في النمو من 8.1 في المئة إلى 8.3 في المئة، بعكس القطاع الصناعي الذي انخفضت مساهمته من 8.1 في المئة إلى 7.8 في المئة. وهذا تطور مشجع للحكومة الصينية التي تحاول الانتقال باقتصادها من اقتصاد يعتمد على الصادرات والاستثمارات إلى اقتصاد يعتمد على الخدمات المحلية. والاستنتاج الثاني هو أن استمرار ضعف القطاع الصناعي سيجبر السلطات على تيسير سياساتها المالية والنقدية، خصوصاً مع استمرار انخفاض الضغوط التضخمية، ومع الضغوطات التي تواجهها السلطات بتحقيق معدل النمو المستهدف والبالغ 7.5 في المئة. ومن المتوقع أن يكون توسع قطاع الخدمات هو الهدف الهيكلي الرئيسي للقيادة الصينية على المدى المتوسط، مما سيعزز من النمو الاقتصادي، وتبقى تقوية القطاع الصناعي هدفاً قصير المدى، ومهماً جداً لعام 2013.

«فودافون» لم تدفع ضريبة شركات في بريطانيا لعامين

لندن - «رويترز»: قالت مجموعة فودافون إنها لم تدفع ضرائب شركات في بريطانيا للسنة المنتهية في مارس آذار 2013 مما جدد الانتقادات للشركة وسط نقاش بشأن مدفوعات الضرائب.

وأثار الكشف عن قيام شركات كبيرة بتحويل الأرباح للخارج غضبا في أوساط المواطنين الذين يعانون تحت وطأة إجراءات التقشف في أنحاء أوروبا في حين تعهد زعماء سياسيون باخذ إجراءات في مواجهة ذلك.

وقالت فودافون في تقريرها السنوي يوم الجمعة إن عدم دفع ضريبة دخل للعام الثاني على التوالي يظهر الصعوبات التي تواجهها أنشطتها في بريطانيا.

وانهارت الأرباح المسجلة للوحدة البريطانية الرئيسية على مدى العشر سنوات الأخيرة حتى مع ارتفاع المبيعات ارتفاعا حادا. وقالت الشركة إن تكلفة شراء رخصة اتصالات الجيل الثالث وتراجع هوامش الأرباح أثرا سلبا على أرباحها في بريطانيا وذلك رغم أن الوحدة الألمانية تأثرت بنفس العوامل لكنها تواصل تحقيق أرباح كبيرة وتدفع ضرائب مرتفعة.

وتتحدث صحف بريطانية من بينها مجلة برايفت آي الاستقصائية عن تحقيق أرباح قوية لوحدات فودافون في لوكسمبورج حيث عدد العملاء والموظفين قليل لكن الشركات تستفيد من انخفاض الضرائب إلى أقل من واحد في المئة.

وحققت فودافون بروكيورمنت التي تشتري المعدات لصالح المجموعة 215 مليون يورو «284.2 مليون دولار» ربحا على مدى العام المنتهي في مارس 2012 ولم تدفع أي ضريبة على الدخل حسبما تفيد أحدث البيانات المتاحة.

وتظهر الأرقام أن فودافون لوكسمبورج 5 التي تقرض الأموال إلى سائر وحدات المجموعة حققت ربحا قدره 2.43 مليار دولار للفترة ذاتها ودفعت ضرائب أقل من واحد في المئة.

وقال متحدث باسم فودافون إن الشركة لا تحول أرباحها لخارج بريطانيا وإنه لا صلة لأنشطتها في لوكسمبورج بضرائبها في بريطانيا. وعزا انخفاض الضرائب في لوكسمبورج إلى أن بمقدور الوحدات هناك في حالة خفض قيمة أصول أن تخصم ذلك من بند الدخل.

وقالت فودافون إنها دفعت ضرائب أخرى في بريطانيا بمئات الملايين من الجنيهات مثل ضرائب الأجور والقيمة المضافة.

وقالت الشركة في موقعها على الانترنت «على الشركات التزام قانوني بدفع الضرائب لكن ذلك الالتزام لا يعني دفع مبالغ أكثر من تلك التي يقررها القانون. وعلى الشركات التزام قانوني أيضا بخدمة مصالح مساهميها».

والأضواء مسلطة على الشركة منذ دفعت بموجب اتفاق أبرم في 2010 مبلغ 1.25 مليار جنيه استرليني «1.9 مليار دولار» إلى مصلحة الضرائب البريطانية لتسوية مطالبات متأخرة جنبت لأجلها 2.2 مليار استرليني.

وانتقد مشرعون الاتفاق وقالوا إنه يشير إلى علاقة ودية أكثر من اللازم بين الشركات الكبيرة ومصلحة الضرائب. وخلص تحقيق حكومي لاحق إلى أن الاتفاق كان «معقولا» لكنه انتقد طريقة عمل المصلحة.

وقال ريتشارد ميرفي من مؤسسة تاكس ريسرش يو.كيه المعنية بقضايا الالتزام الضريبي إن تبرير فودافون لعدم سداد ضرائب في بريطانيا غير منطقي. وقال «تريدنا فودافون أن نقتنع بأن سداد ضرائبها العقارية وضريبة القيمة المضافة وتأمينات الموظفين يعفيها من سداد ضريبة الدخل.. الأمور لا تسير على هذا النحو مع الآخرين من أمثالنا وينبغي ألا تكون كذلك بالنسبة لفودافون أيضا».

متجر شركة فودافون في شارع إكسفورد بوسط لندن